العتيبي يقترح توظيف مترجمين للغة الإشارة في الوزارات والمصالح الحكومية

أعلن النائب فارس العتيبي عن تقديمه اقتراحا برغبة بتوظيف مترجمين للغة الإشارة، في كل الوزارات والمصالح الحكومية.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تشكل لغة الإشارة أهمية كبيرة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، لأنها السبيل الوحيد لتعاملهم وتواصلهم مع الآخرين، خصوصا في جميع الوزارات والمصالح الحكومية، ولما كانت هذه الوزارات والمصالح الحكومية تفتقد وجود مترجمي إشارة لهم (الصم والبكم)، وحتى لا يشعروا بأنهم غرباء في مجتمعاتهم بسبب تجاهل البعض لهم في الوزارات والإدارات الحكومية والمرافق العامة بشكل يومي، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« أن يقوم ديوان الخدمة المدنية بتوفير وظائف لمترجمي لغة الإشارة للأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة (الصم والبكم)، في كل الوزارات والمصالح الحكومية واختيار الأشخاص ذوي الخبرة والدراية في هذه الوظائف حتى يتسنى لأصحاب الاحتياجات الخاصة التعامل والتواصل مع مجتمعاتهم

المشاركون أكدوا رفض أنصاف الحلول

الوقفة التضامنية مع الداهوم: لا إصلاح بوجود الفاسدين

- السعدون: أذناب الفساد أدركوا أن صفعة الشعب لهم قريبة
- الكندري : مساندة الداهوم استمرار لتبني قضايا الإصلاح ودعم المصلحين لمواجهة الفاسدين
- الصيفي: إقصاء الداهوم أو أي شريف هو زيادة لقوى الفساد في الدولة وسنستمر بالمساءلة السياسية
- الصقعبي: تعديل قانون الدستورية بإلغاء المادة 5 وتعديل المادة 1 منه حتى يعود الحق لصاحب التفويض
- العتيبي : الكل يشهد التغيرات السياسية والوضع الإقليمي وعلى السلطة معرفة أن الإقصاء لم يعد مجدياً
- المناور: لا تقتلوا أسودكم فتأكلكم كلاب أعدائكم
- المويزري: نحترم القضاء ولا نسمح بتدخل السلطتين التنفيذية والقضائية في اختصاص السلطة التشريعية
- العازمي : عدم التعاون مع الحكومة في حال إسقاط عضوية الداهوم
- الحجرف: الكويت تمر بمنعطف تاريخي ومفصلي هام ولا يمكن تجاهله

الداهوم يحي الحضور

احمد السعدون

رياض عواد

أكد المشاركون في الوقفة التضامنية مع النائب بدر الداهوم التضامن المطلق معه، مشدّدين على الإيمان بنزاهة القضاء الكويتي ومن المقرّر أن تفصل المحكمة الدستورية في الطعن على عضوية الداهوم اليوم الأربعاء

وشدّد المتحدثون في الوقفة التضامنية من النواب الحاليين والسابقين والشخصيات السياسية على أن الداهوم يمثّل الوجه الإصلاحي في مجلس الأمة، وأن التضامن معه تعبير عن الموقف الشعبي ومخرجات انتخابات 5 ديسمبر

وقال النائب بدر الداهوم في كلمته بالندوة، ان لا يمكن ان يصلح حال البلد بوجود فاسدين فالقوانين والتشريعات موجوده ، البلد اليوم تتوجه الى الافلاس بسبب وجود فاسدين، فهناك سرقات ونهب للمال العام ومشاريع فاسدة ولذلك سوف نستمر بنهج الاصلاح ومحاربة الفساد ويجب على الشعب ان يدعم الاصلاحيين ويقف في وجه كل فاسد كي لا تضيع الكويت من الفاسدين الذين لا تهمهم الا مصالحهم الخاصة وسنفرح قريبا باجتثاثهم من نواب وغيرهم.

واضاف الداهوم "يقول رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم لاحد النواب ان قانون العفو الشامل على رقبتي يمر، وانا اقول (للغانم) العفو يمر غصب عليك، فانت صوتك واحد ومن اشتريتهم ولكن الاحرار صوتهم اعلى واكثر واقوى، فنحن نتحدث عن الحق الدستوري الذي منحنا اياه الدستور في المادة 75 لان العفو الشامل يصدر بقانون من مجلس الامة، ولا نتكلم عن الحق المطلق لسمو الامير حفظه الله في العفو الخاص، إذ انت لست بكفو ان تتكلم باسم سمو الامير.

وقال الداهوم ان مفاصل الدولة العميقة سوف نقضي عليها والشعب الكويتي وجه رسالة وقلنا لصباح الخالد لا تعارض الارادة الشعبية في التشكيل الحكومي ولا في رئاسة مجلس الأمة ولا في التصويت في اللجان البرلمانية فمخالفة الارادة الشعبية ولن تلقى منا تعاون بعد ذلك وهذا ما جنيته على نفسك وعلى البلد

واختتم الداهوم كلمته بقول كل من يمشي في طريق الحق انا امشي خلفه وانا اصغر واحد فيهم وليس لدي عقده في هذا الموضوع.

وبدوره قال محمد المطير لن نترك أي شريف يحارب الفساد والداهوم وهو اكثر عضو حصل على شرعية لدخوله بحكم محكمة التمييز ولكن بعض الناس يريدون تشويه هذه الشرعية، وللتو كتشف ان من قدم هذا الطعن على عضوية الاهوم هو ابن نائب سابق يعترف ويفتخر انه قبض أموال من رئيس الوزراء وحسب كلامة يقول الاموال للحسينيات.

أنصاف الحلول

ومن جانبة قال د. عبدالكريم الكندري اليوم لم نجتمع من اجل الداهوم فقط بل اجتمعنا لان الداهوم يمثل كل شخص يسعى للاصلاح واليوم مساندة الداهوم هو استمرار لتبني قضايا الاصلاح ودعم المصلحين لمواجهة الفاسدين والتضامن مع نائب يمثل الامة وفي السابق هناك من ترصد لاخواننا الذين هم اليوم في تركيا من نواب وشباب وطني، واقول لكل نائب انت لست ببعيد مما يحدث مع الداهوم.

وقال لا اعتقد ان هناك من يختلف ان الداهوم اصبح رقم مؤثر في البرلمان وقلتها سابقا ان هناك من يخشى الداهوم وان دخوله الى البرلمان سوف يؤثر في هذا البرلمان واليوم اؤكد ان هناك من يخشى من وجوده في البرلمان لانه لا يقبل انصاف الحلول،

واضاف الكندري اليوم الفزعة بين الحق والباطل ونحن لا نتحدث بالقانون لان اذا تحدثنا بالقانون لا يفترض ان تكون هناك جلسة تضامنية ولا ننتظر الحكم، بل نتحدث عن من يحاول ان يضع المحكمة الدستورية بمواجهة الشعب وننتفض حماية للسلطات الثلاث وعدم طغيان سلطة على سلطة، موضحا ان كلنا ثقة بالمحكمة الدستورية وموضوع الداهوم انتهى بحكم بات ومحكمة اليوم محكمة طعون لا تنظر الى الموضوع لكن هناك من يحاول ان يستغل هذا الطعن لترهيب الداهوم وهو امر صعب بالنسبة للداهوم ولا يرهبه حكم المحكمة وسوف يستمر بطريقة.

المساءلة السياسية

وقال الصيفي مبارك الصيفي : عيون الكويتيين شاخصة على حكم المحكمة الدستورية هذه المحكمة والتي نرجوا ان يكون حكمها لصالح الداهوم، مضيفا ان أي اقصاء لاي للداهوم او أي شريف هو زيادة لقوى الفساد في الدولة، واليوم نستمر بالمسالات السياسية ولن نحيد عن مواقفنا في حماية الحريات والمال العام وهذا المجلس يختلف عن المجالس السابقة.

رجعية القوانين

بدوره قال اسامة المناور منذ 25 سنة وانا محامي وبحياتي لم اعرف عن حكم مسبق الا مره واحدة ففي عام 2012 خرج احد الاشخاص وقال ان مجلس الامة سيبطل بعد اسبوع واليوم نسمع بترويج فكرة اسقاط عضوية نائب سبق له ان حازعلى حكم ترشحه من محكمة التمييز.

وأضاف المناورهناك في القانون عدم رجعية القوانين واليوم اثنان من القضاة اللذين حكما على الداهوم في 2016 و2020 هما اليوم في المحكمة الدستورية، واقول لمن ينتقد سقف الداهوم العالي لشدته لا تنتقدوا الداهوم لشدته واقول لا تقتلوا اسودكم فتأكلكم كلاب اعدائكم.

المشهد السياسي

بدوره قال عبدالعزيز الصقعبي وقفتنا التضامنية اليوم لدفاع عن المبادئ دستورية راسخه منذ عقود بدات تهتز في السنوات الاخيرة، ومنذ 40 عام لم يشتكي أي شخص من المحكمة الدستورية لممارسة دورها بشكل طبيعي واخذت التفويض من مجلس الامة بشكل طبيعي ايضا في ذاك الوقت للنظر في طعون الانتخابية وصحة عضوية النواب، ولكن المشكلة ظهرت بعد ان ازداد الشحن والاستقطاب في المشهد السياسي في السنوات الاخيرة بدأت تدخل المؤسسات في دوامة، مضيفا ما جعل الدستورية تصدر احكام ليس فقط في اسقاط عضوية نواب وهو تعدي صارخ على الدستور وعلى المادة 50 منه، ولا بابطال مجلس امة بل الغاء المادة 16 من اللائحة الداخلية تمنح النواب من اداء حقهم الدستوري بالتصويت على اسقاط العضوية وهو حق اصيل لمجلس الامة وفق المادة 95 من الدستور وفوض فيه المجلس المحكمة الدستورية متسائلا: كيف لمن فوض وهي المحكمة الدستورية ان تصادر حق من فوضها لذلك قدمنا قانون بتعديل قانون الدستورية بالغاء المادة 5 منه وتعديل المادة رقم 1 منه حتى يعود الحق لصاحب التفويض واقولها صراحة ان تقديمنا لهذا القانون بهدف حفظ الطرفين.

الداهوم وعبدالكريم

قال النائب خالد مونس: وقوفنا اليوم مع الداهوم ليس مع شخصه الكريم وان كان هو يستحق ذلك، لكن وقفتنا للمبدأ لان اليوم الداهوم وغدا عبدالكريم والذي بعد السويط وغيره من النواب المصلحين، موضحا الكل يشهد التغيرات السياسية والوضع الاقليمي وعلى السلطة ان تعي ان اي اقصاء لن يعد مجدي لنا ونحن مع الداهوم الى ابعد مدى ، وننأئ بالمحكمة الدستورية بأن لا تقف مع الحق وتنصر الداهوم.

بدوره، قال ثامر السويط ان الداهوم وقف مع الشعب والشعب اليوم وقف معك، وللاسف اليوم الدولة العميقة تروج ان وقفتنا اليوم مع الداهوم هو تحدي للقضاء وهم نفسهم يروجون لحكم الداهوم، واليوم مطلوب ان تكون هناك رقابة الرأي العام على جميع السلطات الثلاث وانتقاد القضاء علميا مباحه لصيانة منظومة العدالة والمنازعه الموضوعية انتهى انتهى بصحة ترشح الداهوم

الطعون الانتخابية

من جانبه، قال مساعد العارضي اليوم لم ناتي لتاكيد على صحة عضوية التي صدر في صحة ترشحه وفي انتخاب الشعب الكويتي يوم الانتخاب، واليوم شلة الفساد واذنابها التي تحارب المصلحين انجازاتهم كانت الصندوق الماليزي وصندوق الجيش وتبخر الاحتياطي العام والنائب البنغالي الذي رشاكم، مضيفا اليوم مطلوب الغاء نظر القضاء بالطعون القضائية واعادتها للنواب بالغاء التفويض.

الغانم والخالد

بدوره، قال شعيب المويزري ازمتنا في البلد مستمره ولن تتوقف الا باختفاء رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية مرزوق الغانم وصباح الخالد الذي وجود غير دستوري مضيفا يجب على اسرة الحكم ان تنهي التحالف مع شلة الفساد والا حال البلد من اسواء الى اسواء فنحن نعيش في ازمة مستمر مخطط لها منذ 60 عام، مضيفا مع احترامنا للقضاء نؤكد اننا لا نسمح بتدخل السلطة التنفيذية والقضائية بالتدخل باختصاص السلطة التشريعية ويجب ان تحترم المادة 50 من الدستور ويجب العمل على تعديل قانون المحكمة الدستورية حتى يتم توضيح الكامل لاختصاصها.

عدم التعاون

من جانبه، قال حمدان العازمي هذا التضامن اليوم هو امتداد للتضامن في يوم الانتخابات واعلن عدم التعاون مع الحكومة في حال تم اسقاط عضوية الداهوم وادعوا النواب اليه وتأييد لاي استجواب لرئيس الوزراء ، وان كانت هناك تهديدات مبطنه من وزير الداخلية بمنع مثل هذه الوقفات التضامنية فلا وزير الداخلية ولا الحكومة تمنعنا ، وعلى الحكومة ملاحقة سراق المال العام بدل ملاحقة الشريف ومحاربته، مضيفا هذا النهج يجب ان ينتهي ورسالة يجب ان تفهمها الحكومة واذا كان رسالة وزير الداخلية مبطنه بتهديد فساتقدم باستجوابه.

بدوره، قال مرزوق الخليفة الداهوم ارهب الدولة العميقة ولن نتركه وحيداً ابداً والمحكمة الدستورية تنظر للموائمة السياسية ولمصلحة الامة فهل من الموائمة السياسية ومصلحة البلاد اسقاط عضوية الداهوم، مضيفا يجب ابعاد المحكمة الدستورية من اسقاط عضوية مجلس الامة وندعو لتأييد مقترح النائب الصقعبي في اعادة الحق لمجلس الأمة

من ناحيته قال اسامة الشاهين هذه فرصة لنا في تجديد قانون المحكمة الدستورية وهذه معركة اتت بابطال مجلس 2012 وقد ان الاوان لتجديد المحاولة بارجاع هذا الحق للمجلس واليوم لسنا امام معركة شخص بل معركة نهج واصلاح

بيان النواب

بدوره تلى مبارك الحجرف بيان عدد من النواب جاء فيه ان الكويت تمر في منعطف تاريخي ومفصلي هام ولا يمكن تجاهله في مسيرتها البرلمانية وتضامنا مع الداهوم ليس انتصارا لشخصه الكريم انما انتصار لسيادة القانون وان لا تتعدى سلطة على صلاحيات سلطة اخرى وذلك ايمانا بمبدا بفصل السلطات، مضيفا نهيب بالمحكمة الدستورية ان لا تساير من طعن على عضوية الداهوم مستندا على حجج سبق للقضاء ان نقضها وقضى بصحة ترشحه وان المطلوب ان تظل المحكمة الدستورية حارسا لحجية الاحكام تحيطها بسياج الحماية وان لا تحيد عن منهجها.

التفريط في السلطة

بدوره قال النائب السابق احمد السعدون، اقول للداهوم لماذا تحركوا وهم ويعرفون انفسهم، فالهجوم على الداهوم قضية غير مسبوقة وبصورة اخرى هو هجوم على الشعب الكويتي، موضحا انهم اعتقدوا بعد عام 2012 وبعد التفرد بالسلطة لكن تفاجأوا بنتائج الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2020، ، فكانوا يعتقدون انهم يستمرون في محاربة كل من يدعو الى محاربة الاصلاح وانهم قادرين على ذلك.

واضاف السعدون : اقسم لو استمرت الدعوة في ظل الجائحة التي نعيشها سيكون المشهد على مستوى النظر من تجمع للناس التي اصبحت تخشى على مستقبلها من بعد ان كانت تخشى على مستقبل ابنائها من خلال سوء تصرف السلطة ومن اكبر الاخطاء ان يبقى رئيس الوزراء الحالي صباح الخالد في منصبه والذي كان وزيرا في الحكومات السابقة وتحديدا كان وزيرا في مجلس 2013 الذي اصدر من خلاله اسوء القوانين المقيده للحريات في تاريخ الكويت.

وقال السعدون لاول مره في تاريخ الكويت يؤيد 37 من النواب عدم التعاون مع رئيس الوزراء فور تقديم استجوابه وهذا الموقف يبين قوة موقف الشعب الكويتي الذي قالت عنه المحكمة الدستورية في احد الاحكام رقابة الامة مضيفا ان انجاس الفساد ادركوا تحرك الشعب الكويتي ضد قانون الدين العام في المجلس الماضي وتم اسقاطه بتحرك الشعب واليوم بعد ان سرقوا الكويت واتت الحكومة بمشروع السحب من الاجيال القادمة 5 مليار دينار سنويا لكن هذا تمهيد لتمرير قانون الدين العام وانجاس الفساد مستعدون ان يتحدثون ضد مشروع السحب من الاحتياطي العام وهنا نحذر الاخوة النواب من اجل تمرير مشروع الدين العام.

ولفت السعدون الى اقتراح النائب الصقعبي بعودة اختصاص المحكمة الدستورية الى مجلس الأمة وهو الاصل، فبعد ان ايدته في عام 1973 بانشاء المحكمة الدستورية ارى اليوم ان الامر مستحق، ولامر الاخر هو غياب الحكومة عن الجلسات وهذا الامر لا يعطي الحق لمجلس الامة بأن لا يوجه الدعوة للجلسات فيجب ان توجه بكل الاحوال حتى وان كان هناك من يعتقد بأن المجلس لا يمكن ان ينعقد الا بوجود الحكومة الا ان يجب ان توجة الدعوة لانعقاد الجلسة، فعندما واجهنا هذا الامر في مجلس 2008 ورئيس الوزراء انتظر 8 اسابيع قدمنا على تعديل اللائحة وان كان لا يحتاج لتعديل لكن لوجود نص.

واضاف السعدون ان الامر الاخر المؤكد والذي لم اجده فيما اودعه مجلس الامة في المكتبة الوطنية لمحاضر لجنة الدستور العجز في المادة 116 من الدستور والتي نصت على «ويجب ان تمثل الوزارة في جلسات المجلس رئيسها أو ببعض أعضائها» التي تم تلاوتها مرتان دون العجز ولذلك اتمنى كنوع من الوصول الى الحقيقة ان يبحث مجلس الامة مسالة عجز انعقاد الجلسات دون حضور الحكومة وهذا الامر لم تناقشه لجنة الدستور التي تناقش ادق التفاصيل.

ولفت الى ان التضامن مع الداهوم هي صرخة شعبية موجهه لكل فاسد بأن الشعب الكويتي لن يتخلى عن حقوقه، واعتقد ان الفترة منذ 2012 علمتنا كلنا وعلمت الشعب ان حتى من كانوا ينتقدون انذاك باسمائهم اعترفوا اليوم بانهم مخطئين، اما انذاب الفساد ادركوا ان صفعة الشعب لهم قريبه.

جانب من الحضور

المناور يسأل وزير المالية عن القضايا المرفوعة ضد الوزارة والإدارة العامة للجمارك

اسامه المناور

وجه النائب أسامة المناور سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية خليفة حمادة، عن عدد الدعاوى المرفوعة من الشركات والأفراد ضد وزارة المالية والإدارة العامة للجمارك منذ عام 2017.

وطلب النائب في سؤاله إفادته وتزويده بالآتي: 1 – نمى إلى علمي أن الإدارة العامة للجمارك قد كلفت الشركة المستثمرة لديها بتشغيل منفذ العبدلي بعقد مؤقت، فهل طرحت مناقصة أو مزايدة خاصة بمنفذ العبدلي؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع العقود منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وفي حال عدم طرحها، يرجى تزويدي بالأسباب.

2 – كشف بإجمالي عدد الدعاوى التي صدرت فيها أحكام قضائية نهائية ضد الإدارة العامة للجمارك منذ عام 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، يتضمن نوع كل دعوى وقيمة التعويضات المدفوعة لصالح كل مدعي على حدة، والمبلغ الإجمالي للتعويضات وأسباب خسارة هذه الدعاوى.

3 – هل صدرت أحكام قضائية نهائية لصالح موظفين بسبب عدم التزام الإدارة العامة للجمارك بتطبيق قانون الخدمة المدنية، وقرارات مجلس الخدمة المدنية؟ وهل توجد أي ملاحظات من الجهات الرقابية على التعويضات التي دفعتها الإدارة من خزينة الدولة لصالح المحكوم لصالحهم خلال الفترة المشار إليها أعلاه؟ وما الإجراءات المتخذة من الإدارة مع المتسبب في خسارة الدعاوى المشار إليها في البند السابق؟

4 – ما إجراءات الإدارة وآليتها في تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة ضدها لصالح شركات أو أفراد أو موظفين؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

5 – عدد الموظفين العاملين في الإدارة العامة للجمارك.

6 – عدد الدعاوى المرفوعة من الشركات والأفراد ضد وزارة المالية والإدارة العامة للجمارك خلال الفترة المشار إليها أعلاه